

كيف تنقل ضريبة القيمة المضافة العبء الضريبي من الأغنياء إلى الفقراء؟



كيف تنقل ضريبة القيمة المضافة العبء الضريبي من الأغنياء إلى الفقراء؟

أسامة دياب

الطبعة الأولى/أكتوبر 2016

تصميم: محمد جابر

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

14 شارع السراي الكبرى (فؤاد سراج الدين) - جاردن سيتي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202) +

www.eipr.org - eipr@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة

بموجب رخصة المشاع الإبداعي،

النسبة-بذات الرخصة، الإصدار 4.0

<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0>

نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org



كتب هذه الورقة أسامة دياب، الباحث بوحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية بالمبادرة
المصرية وقام بمراجعة المحتوى أشرف حسين مدير الوحدة وقام بالتدقيق اللغوي أحمد
الشبيني

مقدمة

ثبتت الإحصاءات يوماً بعد يوم أن غياب المساواة ليس مسألة قدرية أو فعلاً من أفعال القوى الطبيعية التي لا يمكن التدخل للحد من وطأتها، بل هي مسألة سياسات وأولويات سياسية، فحتى الرأسمالية كما أوضح توماس بيكيتي في كتابه الشهير «الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين»، قد تأخذ المجتمع إلى اتجاهات أكثر عدالة، أو تأخذه إلى تفاوت رهيب في الدخل والثروة، وكلتا الحالتين (حالة العدالة النسبية في الدخل والثروة وحالة التفاوت رهيب) يعتمد على السياسات التي تنتهجها الدول والحكومات وأنظمة التجارة والاستثمار العالمية، ويأتي على رأس تلك السياسات، السياسات المتعلقة بالضرائب.

وافق البرلمان أخيراً على قانون لتطبيق ضريبة القيمة المضافة لتحل محل الضريبة العامة على المبيعات، وهذا التحول كان من الممكن أن يعد إيجابياً لو كان التغيير في نظام تطبيق الضريبة بدون المساس بسعر الضريبة الذي ارتفع من 10% في ضريبة المبيعات إلى 14% في ضريبة القيمة المضافة. هذا الارتفاع كما ذكرت «المبادرة المصرية» في تقرير سابق¹ له تأثيران، التأثير الأول هو تأثير ركودي لأنه يحاسب على الاستهلاك وبالتالي على الطلب العام، والتأثير الثاني تأثير تضخمي ناتج عن رفع سعر الضريبة وبالتالي ارتفاع أسعارها.

وذكرت المبادرة في تقريرها، أنه في ظل تباطؤ اقتصادي وأزمة اقتصادية، مصحوبين بمستويات عالية من التضخم «الركود التضخمي»، يعد هذا التوقيت هو الأسوأ على الإطلاق لتطبيق ضريبة جديدة لها تأثيرات تضخمية وركودية مهمة حتى باعتراف أعضاء الحكومة أنفسهم بأن الطلب المحلي سيتراجع بفعل تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة تتراوح ما بين 2% و3% وما لذلك من تأثير ركودي، وصرح أيضاً وزير المالية عمرو الجارحي بأن القيمة المضافة ستزيد من التضخم بنسبة² 1,3%.

مسألة مهمة أخرى خاصة بالتوقيت، أنه في ظل زيادة التفاوت الكبير في الثروة الذي تشهده مصر حالياً، كان يجب على صانعي القرار أن يضعوا ذلك في الحسبان عند فرض ضرائب جديدة. فقد زادت الفجوة في الثروة بشكل كبير، منذ بدء الألفية الجديدة، فبلغ نصيب الـ10% الأعلى في مطلع الألفية نحو 61% من إجمالي الثروة وزادت تلك النسبة إلى 65,3% في 2007، ووصلت إلى 73,3% من إجمالي الثروة عام 2014، وفقاً لتقرير الثروة العالمية الصادر عن مؤسسة كريدي سويس المالية³.

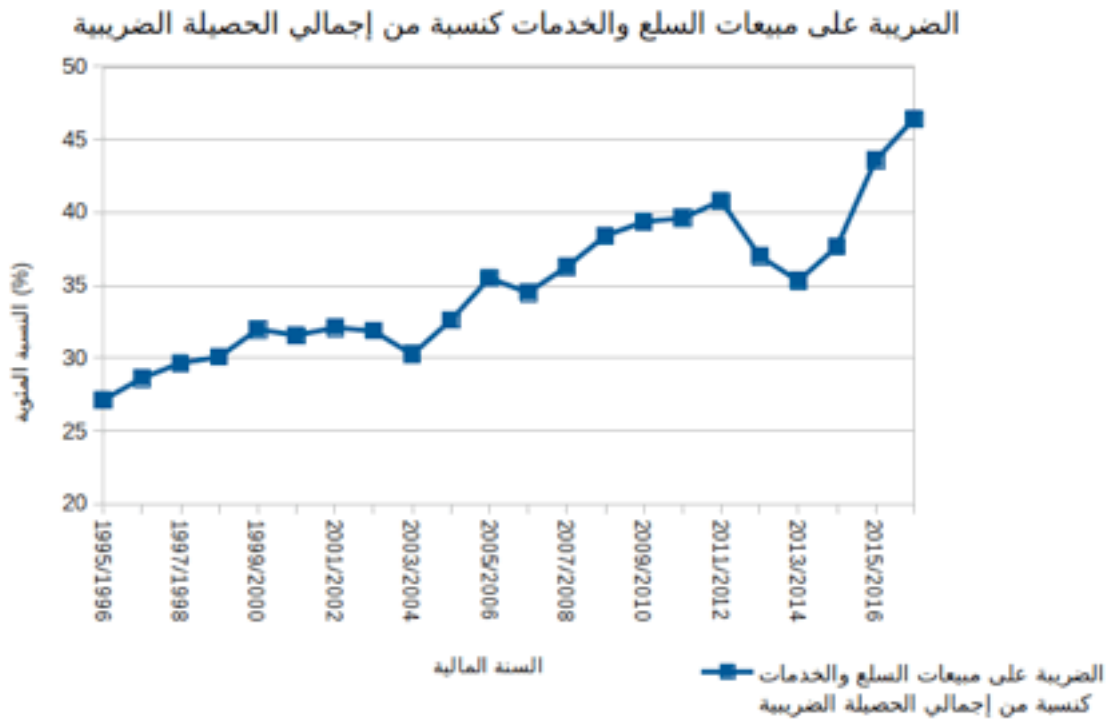
1. أسامة دياب وسلوى حسين. (2016). ورقة موقف: مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة. متاح على: <http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/vat.pdf>. تاريخ الوصول: 12 أكتوبر 2016.

2. بيسان كساب. (2016). الركود على الأبواب. متاح على: <http://www.madamasr.com/ar/sections/economy/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%83%D9%88%D8%AF-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8>. تاريخ الوصول: 12 أكتوبر 2016.

3. Credit Suisse. (2014). Global Wealth Report 2014. Available: <https://publications.credit-suisse.com/tasks/render/file/?fileID=60931FDE-A2D2-F568-B041B58C5EA591A4>. Last accessed 14th Oct 2016

لماذا القيمة المضافة منافية للعدالة الاجتماعية وتزيد من التفاوت الاقتصادي؟

ضريبة القيمة المضافة تضر أصحاب الدخل الأدنى بشكل أساسي لأنهم الفئة التي تنفق الحصة الأكبر من دخولها الضئيلة، وفي بعض الأحيان تنفق أكثر مما تكسب لإشباع الاحتياجات الأساسية، وتدخر الجزء الأقل إن ادخرت على الإطلاق، في حين أنه كلما زاد الدخل زاد نصيب الادخار وقل نصيب الإنفاق، ووفقاً لضرائب المبيعات والقيمة المضافة، لا يحاسب الدخل المدخر ضريبياً بل يحاسب الجزء المنفق منه فقط، بعكس ضريبة الدخل التي تحاسب على إجمالي الدخل بغض النظر عن وسائل إنفاقه أو ادخاره. وهكذا، بحساب ضريبة الاستهلاك كنسبة من الدخل تكون ضريبة شديدة التراجعية بحيث أنه كلما قل دخل الفرد زادت نسبة ما يذهب من دخله كضريبة. وفي ذلك الإطار فإن التوسع في تطبيق ضرائب الاستهلاك التراجعية على حساب الضرائب التصاعدية، مثل الضريبة على الدخل والربح التجاري والضرائب العقارية ينقل العبء الضريبي من الأغنياء إلى كاهل الفقراء. ونجد أن الحكومة المصرية قد توسعت في الاعتماد على ضرائب الاستهلاك (المبيعات والقيمة المضافة) والتي تضاعفت تقريباً أهميتها النسبية خلال العشرين عاماً الماضية من نحو ربع الحصيلة الضريبية للدولة في منتصف التسعينيات إلى ما يقترب من نصفها الآن (انظر الشكل 1) 4



الشكل 1

4. أسامة دياب وسلوى حسين. (2016). ورقة موقف: مشروع قانون الضريبة على القيمة المضافة. متاح على: <http://eipr.org/sites/default/files/reports/pdf/vat.pdf>. تاريخ الوصول: 12 أكتوبر 2016.

القيمة المضافة كعبء ضريبي على الفقراء

جاءت قائمة طويلة بسلع أساسية معفاة من ضريبة القيمة المضافة بهدف رسمي معلن وهو الحد من تراجعية الضريبة ورفع عبئها عن كاهل الفقراء، لأن الفقراء ينفقون نسباً أكبر من دخولهم على الطعام تتخطى حاجز الـ47% وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن إنفاق الـ10% من الأفراد الأقل إنفاقاً، ووفقاً لفلسفة الإعفاءات تلك، تكون هذه الـ47% أغلبها معفاة من ضريبة القيمة المضافة باستثناء بعض الضرائب القليلة على الزيوت والدهون والمشروبات الغازية. لكن إذا نظرنا إلى أن الأغنياء ينفقون حوالي ما بين ربع وخمس إجمالي إنفاقهم على الطعام والشراب فإن الميزة وفقاً لهذا البند تعتبر ميزة نسبية للفقراء حيث أن الأغنياء يستفيدون كثيراً من هذا الإعفاء أيضاً حتى لو بنسب أقل من الفقراء.

لكن الأفراد الأغنياء في المقابل وفقاً لنفس البيانات تنفق أكثر كثيراً على التعليم، فالـ10% الأكثر إنفاقاً تنفق أكثر من 6% على التعليم الذي غالباً ما يكون خاصاً ودولياً، أما الأفراد الأفقر فينفقون 2% فقط على التعليم، وبما إن التعليم بكل أنواعه الحكومي والخاص والدولي معفى من ضريبة القيمة المضافة، فتعتبر ذلك نسبة وميزة للأسر الأغنى. الأغنياء ينفقون أيضاً أكثر بكثير على الخدمات الطبية لأنهم عادة ما يلجئون إلى الخدمات الأعلى في القطاع الصحي الخاص، ويعد هذا أيضاً بجانب التعليم إعفاء يستفيد منه الأغنياء بشكل أكبر.

كل هذه النسب السابقة محسوبة كنسبة من إجمالي الإنفاق وليس الدخل. الجزء الأهم المعنى من الضريبة بالنسبة إلى الأغنياء هو الدخل الذي لم ينفق وتم ادخاره. لا يوجد في مصر بيانات رسمية عن الدخول مقسمة وفقاً لشرائح الدخل العشرية، لكن النسب العالمية كلها ثابتة وتتراوح ما بين نسب ادخار ما بين 25% و50% للشرائح الأعلى، ونسب سلبية للشرائح الأدنى (أي إن ما ينفقه هؤلاء الأفراد الفقراء أعلى من دخولهم). هذا يعني تحديداً أن معدلات إنفاق الشريحة العشرية الأعلى ما هي إلا جزء من دخل أكبر ذهب ما بين ربعه ونصفه إلى الادخار.

وفقاً لبيانات الجهاز المركزي فإن شريحة الإنفاق الأعلى من الأفراد تنفق في المتوسط نحو 23,086 جنيهاً سنوياً، وإذا طبقنا معدلات الادخار الثلث (وهي تقدير محافظ) للشريحة الأعلى فيعني ذلك أن دخل الفرد يبلغ نحو 30,7 ألف جنيه سنوياً. بحساب نمط إنفاق هؤلاء الأفراد الذي يذهب منه 22,6% على الطعام والشراب (أغلبه معفى) و11% على الخدمات والرعاية الصحية (كلها معفاة)، و17,7% على المسكن ومستلزماته (معفاة)، و10,4% على الانتقالات والتنقل والتي يعنى أغلبها أيضاً من ضريبة القيمة المضافة، و6,1% على التعليم وبذلك نجد أن نحو 67,8% من إنفاق الأفراد الأغنى معفى أغلبه من ضريبة القيمة المضافة.

أما الشريحة الأدنى فتتنفق نحو 47,7% على الطعام والشراب و18,5% على المسكن ومستلزماته و8,2% على الخدمات والرعاية الصحية، و3,9% على الانتقالات والتنقل و2,1% على التعليم نجد أن نحو 80,4% من إنفاق الأفراد الفقراء لا يخضع أغلبه لضريبة القيمة المضافة.

وبالرغم من أن حوالي 67% من إنفاق الأغنياء لا يخضع للضريبة، فقد تبدو هذه المعادلة معقولة وبها قدر من العدالة في ظل أن جزءاً أكبر من إنفاق الفقراء لا يخضع لضريبة القيمة المضافة، لكن حسابات الإنفاق دائماً ما تقلل من حدة التفاوت التي لا تأخذ في الاعتبار

ما يدخره الأغنياء وما يحدثه ذلك من تراكم للثروة، فداًماً وأبداً وفي كل زمان ومكان ينفق الفقراء نسباً أكبر بكثير من دخولهم مقارنة بالأغنياء على الإنفاق اليومي. إذا حسبنا القيمة المضافة كنسبة من الدخل بدلاً من الاستهلاك فنجد أن نسبة ما يدفعه الأفراد المنتمين إلى شريحة الإنفاق الأدنى سنوياً تبلغ نحو 6,4% من دخولها بحساب محافظ هو أن نسبة الادخار في الأفراد الفقيرة تبلغ 0% برغم كونها تميل عادة إلى كونها بالسالب. أما الأفراد الأغنياء فيدفعون فقط 3,34% من دخولهم كضريبة للقيمة المضافة (انظر الجدول للاطلاع على منهجية الحساب).

من أسباب ارتفاع نسبة الضريبة التي تدفعها شريحة الإنفاق الأدنى هو إنفاقها على الدخان وهو السلعة التي تخضع لأعلى سعر ضريبة. هذه بالطبع ليست دعوة لتخفيض الضريبة على السجائر لما تسببه من أضرار صحية يدفع ثمنها الفقراء غالباً بسبب كونها من وسائل الترفيه القليلة المتاحة لهم. يجب على الحكومة توفير خدمة صحية جيدة للفقراء مقابل الضريبة العالية التي يدفعونها، وتوفير مصادر أخرى للترفيه بسعر معقول، فمن الملاحظ انخفاض إنفاق شريحة الإنفاق الأدنى على الثقافة والترفيه لحوالي جنيهن فقط شهرياً.

وبناء على ما سبق، نرى أن قيام الحكومة بتخفيض ضريبة الدخل والأرباح والاعتماد المتزايد بدلاً منها على ضرائب الاستهلاك (المبيعات ثم القيمة المضافة) تنقل عبء الضريبة إلى الطبقات الأفقر، وتفرغ حد الإعفاء المعمول به في ضريبة الدخل إلى حد كبير من مضمونه.

منهجية الحساب وتحديات البيانات في مصر:

يوجد في مصر مشاكل كثيرة فيما يتعلق ببيانات الإنفاق والدخل تؤثر بالطبع في نتائج بحثنا، وأهم هذه التحديات التي واجهتنا كانت كما يلي:

- عدم إصدار الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء بيانات خاصة بالدخل مقسمة حسب شرائح عشرية كما هو موجود في البيانات الخاصة بالإنفاق، وبالتالي كان على الباحث اللجوء إلى نسب عالمية كتقدير لنسبة الإنفاق للدخل في الشرائح العشرية المختلفة كوسيلة للحصول على بيانات تقريبية للدخل. وكما أوردنا سلفاً، اعتمد الحساب على تقديرات محافظة بناءً على بعض البيانات المتاحة في الدول الأخرى، وهي أن العشر الأعلى يدخر ثلث دخله وينفق الثلثين، وأن العشر الأدنى ينفق كل دخله ولا يدخر شيئاً، وهي تقديرات محافظة وأي تأثير مشوه لها على الحسابات سيكون تأثيراً يخفف من آثار الضريبة على الشرائح الدنيا وليس العكس.

- بيانات الشرائح الأعلى من الإنفاق تبدو منخفضة جداً، فوفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء فإن متوسط إنفاق الشريحة العشرية العليا في 2015 كان 23 ألف جنيه سنوياً (أي أقل من 2000 جنيه شهرياً)، وهو ما لا يضع الفرد في مصاف «الأغنياء» كما أشرنا إليهم سلفاً في التقرير بل في مصاف «ميسوري الحال» على أفضل تقدير حتى لو حسبناها بحساب الأسر (الأسرة المكونة من أربع أفراد تنفق 8 آلاف جنيه). من المرجح أن يكون ذلك بسبب المشاكل الخاصة بمسوح الأسرة وهي أن الجهة القائمة بالمسح عادة ما تجد صعوبة في الوصول إلى الطبقات الأغنى لسكنهم في مجتمعات خاصة مسيجة بعيدة عن مركز المدينة، أو بسبب ميل الفئات الأغنى إلى الإبلاغ عن نسب إنفاق ودخول أقل من الواقع بسبب عوامل ثقافية أو الاعتقاد الخاطئ بأن المسح مرتبط بشكل ما بالحاسبة الضريبية. على كل حال، فإن انخفاض بيانات دخل أو إنفاق الشرائح العليا مقارنة بالواقع يؤدي فقط إلى التقليل من حدة التفاوت، وأي تشويه يحدثه في التقديرات هو تشويه يخفف من آثار الضريبة على شرائح الإنفاق والدخل العليا وليس العكس.

- بنود الإنفاق في مسح الجهاز المركزي لا تتطابق مع فئات السلع في قانون ضريبة القيمة المضافة لكنها تتشابه معها بدرجة كبيرة، فعلى سبيل المثال، بند الاتصالات (انظر الجدول) في بيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء لم تحدد نسبة الاتصالات الأرضية في مقابل المحمولة فقام الباحث بأخذ متوسط النسبتين، ويضع التقرير أيضاً المشروبات الكحولية والدخان في فئة واحدة، ولكنهم يتم معاملتهم ضريبياً في قانون ضريبة القيمة المضافة بشكل منفصل لذا قام الباحث بأخذ النسبة الأدنى من الضريبتين وهي 50%، ويقلل هذا من حدة التفاوت لأن شرائح الدخل الأدنى تدفع نسبة أكبر من دخولها على الدخان.

- نسب الإنفاق على فئات السلع المنفردة لا تصل في بيانات الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء (ص 25) إلى 100%، ففي شريحة الإنفاق الأعلى تبلغ النسبة 93% فقط عند جمع النسب منفردة، وتصل إلى 108% في شريحة الإنفاق الأدنى وقد تم حساب نسبة الضريبة في هذا البحث على نسبة الـ 100% في كلتا الشريحتين.

قيمة الضريبة بالجنيه (المصري)	نسبة الضريبة (%)	الشريحة العشرية الأقل إنفاقًا (بالجنيه المصري)	قيمة الضريبة بالجنيه (المصري)	نسبة الضريبة (%)	الشريحة العشرية الأكثر إنفاقًا (بالجنيه المصري)	بند الإنفاق
213,18	6,41	3323,7	1026,87	4,44	23086,7	*إجمالي الإنفاق
213,18	6,41	3323,7	1026,87	3,34	30705,31	**إجمالي الدخل
16,3	باستثناء نسب 0% ضئيلة على الزيوت والدهون، والمشروبات الغازية ومنتجات الأغذية غير المصنفة	2401	71,54	باستثناء نسب 0% ضئيلة على الزيوت والدهون، والمشروبات الغازية ومنتجات الأغذية غير المصنفة	5217,6	الطعام والشراب
0	0	272,54	0	0	2539,537	الخدمات والرعاية الصحية
96,4	50 % كتقدير محافظ	192,77	311,6	كتقدير محافظ 50 %	623,34	المشروبات الكحولية والدخان
0	0	69,8	0	0	1408,28	التعليم
26,99	14 %	192,77	148,7	14%	1061,98	الملابس والأقمشة والأحذية
18,6	14 %	132,94	135,7	14 %	969,64	الآثاث والتجهيزات
22,33	14%	159,53	126	14%	900,3	مطاعم وفنادق
20	14%	142,92	129,28	14%	923,468	السلع والخدمات المتنوعة
0	0	26,58	0	0	808,03	الثقافة والترفيه
12,56	كمتوسط بين سعر 18% ضريبة على الاتصالات المحمولة (22%)، والإنترنت الأرضي (14%)	69,8	103,89	كمتوسط بين سعر ضريبة على الاتصالات المحمولة (22%)، والإنترنت الأرضي (14%)	577,16	الاتصالات

0	0%	614,88	0	0%	4086,34	المسكن ومستلزماته
0	0%	129.6	0	0%	2401	الانتقالات والنقل

* عند جمع بنود الإنفاق منفردة، يكون المجموع أقل في حالة العشر الأعلى وأكثر في حالة العشر الأدنى، وهذا الخطأ موجود في بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
 ** دخل تقديري محافظ مبني على النسب الدولية المرتبطة بعلاقة الإنفاق بالدخول للشرائح العشرية المختلفة نظراً إلى عدم توافر بيانات عن الدخل مقسمة وفقاً للشرائح العشرية.